عسكر: «الداخلية والدفاع» أحالت قانون التجنيس للمجلس في شهر أبريل أي قبل فض دور الانعقاد بشهرين ونصف

أكد رئيس لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية النائب عسكر العنزي أن تقرير اللجنة عن قانون تحديد العدد الذي يجوز تجنيسه في العام 2017 قد وافقت عليه اللجنة وانتهت منه في شهر أبريل الماضي ثم رفعته إلى المجلس أي قبل شهرين ونصف الشهر من الجلسة الختامية وليس كما ادعى رئيس لجنة الأولويات البرلمانية بأن لجنة الداخلية والدفاع احالت القانون قبل الجلسة الختامية بأسبوع.

عسكر العنزي

وقال عسكر في تصريح صحافي: كان من المفترض على لجنة الاولويات ادراج قانون تحديد العدد الذي يجوز تجنيسه في العام 2017 ضمن الاولويات التي تناقش في الجلسات لأنه متفق عليه، كما ان لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية انتهت من تقريرها عن القانون قبل فض دور الانعقاد بشهرين وكان من المفترض ان تدرجه لجنة الأولويات على جدول الجلسات الا ان لجنة الاولويات تجاهلت قانون التجنيس رغم جهوزيته منذ شهرين ونصف الشهر قبل الجلسة الختامية، وبالتالي المسؤول عن عدم اقرار القانون هو لجنة الأولويات، فالقانون عندها منذ شهر أبريل بينما فض دور الانعقاد والجلسة الختامية كان في شهر يونيو.

وطالب النائب عسكر العنزي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ خالد الجراح بإضافة تخصص تربية بدنية إلى دورة طلبة ضباط الاختصاص دفعة رقم 29.

وقال عسكر في تصريح صحافي: ان وزير الداخلية أضاف الى إعلان دورة ضباط الاختصاص رقم 29 عددا من التخصصات هي الحقوق وعلوم المكتبات والمعلومات والمحاسبة، ولذلك نطالب بإضافة تخصص تربية بدنية الى دورة ضباط الاختصاص أسوة بالتخصصات الأخرى.

الشاهين يستفسر من الروضان عن إجراءات الحكومة لرفع الإيقاف قبل اجتماع كونغرس الفيفا

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا برلمانيا الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان جاء فيه: قام كونغرس الفيفا يوم الخميس 2017/5/11 بالتصويت بالغالبية العظمى على استمرار إيقاف نشاط كرة القدم بالكويت وحسب تصريحات نائب المدير العام لشئون الرياضة د.حمود فليطح المنشور في جريدة الراي بتاريخ 2017/5/13 بأن الاتحاد الآسيوي لم يقم بتقديم تقرير بخصوص رفع الإيقاف، لذا يرجى إفادتي بالتالي: الإجراءات والتحركات التي قامت بها حكومة الكويت لرفع الإيقاف (قبل) اجتماع كونغرس الفيفا، والإجراءات التي ستتخذها حكومة الكويت تجاه الاتحاد الآسيوي بعد موقفه المتخاذل تجاه رفع الإيقاف والقضايا المتبادلة بين الكويت والاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، والقضايا المتبادلة بين الهيئة العامة للرياضة والاتحادات الرياضية التي تم حلها. وقد قام اتحاد الرماية الكويتي برفع الإيقاف الرياضي عنه بعد مخاطبة الاتحاد الدولي للرماية بأنه لا يوجد تدخل حكومي في سياسة الاتحاد، فهل قامت الاتحادات الأخرى بهذه الخطوة علما بأنها اتحادات تم تعيينها؟

أسامة الشاهين

عمر الطبطبائي: ما خطط وإستراتيجية الحكومة المتعلقة بتطوير منطقة الصبية؟

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالا الى وزير الأشغال العامة عبدالرحمن المطوع جاء فيه: يعد جسر الشيخ جابر الأحمد أحد أهم المشاريع التنموية التي تم تنفيذها في السنوات الأخيرة، ويهدف الجسر الذي يمتد عبر جون الكويت بطول 37,5 كيلومترا تقريبا، لربط مدينة الكويت بمنطقة الصبية ومن المتوقع أن ينتهي بناء الجسر بنهاية العام القادم 2018. وكون مثل هذا المشروع سيختصر المسافة بين العاصمة ومنطقة الصبية بشكل كبير متيحا فرصة غير مسبوقة لتوفير أراض ضخمة بموقع استراتيجي على جون الكويت يمكن استغلالها لتوفير مشاريع إسكانية وسياحية ضخمة إضافة لإمكانية توفير أراض وبنى تحتية يمكن توظيفها في عملية التنويع الاقتصادي من خلال إنشاء مصانع ومناطق تعليمية وصحية على بعد كيلومترات قليلة من عاصمة الكويت. ولما كانت الدول تتعامل مع مشاريع من هذا النوع بطريقة تضمن الاستغلال الأمثل لها حال إنجازها من خلال إطلاق ورش إعمار وبنية تحتية بالتزامن مع إنجاز مشاريع كهذه حتى يتم الربط بينهما حال الإنجاز لتحقيق قفزة نوعية للاقتصاد المحلي ودفع عجلة التنمية. لذلك يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: خطط واستراتيجية الحكومة المتعلقة بتطوير منطقة الصبية وماهية الخطوات التي تمت فعليا نحو تنفيذ هذه الرؤية إضافة لتزويدنا بمحاضر اجتماعات فرق العمل، إن وجدت، والخاصة بتطوير منطقة الصبية تزامنا مع تنفيذ الجسر إضافة للعقود التي تم إبرامها والخاصة بتطوير منطقة الصبية بجميع مراحلها.

عمر الطبطبائي

أكد أن السياسة العامة يجب أن تتغير وسياسة الترضيات والمحاباة يجب أن تتوقف

العدساني: على الحكومة إيقاف الهدر ومحاربة الفساد والتوظيف بشكل صحيح وتنمية البلد بشرياً ومعمارياً

أكد النائب رياض العدساني ان على الحكومة اربعة التزامات يجب ان تركز عليها، وهي ايقاف الهدر ومحاربة الفساد، والتوظيف بشكل صحيح، وتنمية البلد بشريا ومعماريا، ومعالجة جميع الملاحظات والمخالفات الواردة في التقارير من الجهات الرقابية.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة ان السياسة العامة التي سارت عليها الحكومة هي عبارة عن سياسة تخبطية بلا رؤية مستقبلية، وانتشار للفساد والهدر في الأموال العامة والتجاوزات، والتردي في كل القطاعات.

وبين العدساني ان آخر سؤال وجهه كان بخصوص مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية حول شراء المؤسسة مجموعة من الطائرات وإعادة بيعها الى شركة اخرى ومن ثم تأجيرها من نفس الشركة، متسائلا عن الحكمة من هذا التصرف؟

وقال: ان الخطوط الجوية الكويتية حققت خسائر فعلية بقيمة 67 مليون دينار في علم 2013 وبقيمة 33 مليون دينار في عام 2014 وبقيمة 28 مليون دينار في عام 2015، ولذلك وجهت سؤالا عن ميزانية الخطوط الكويتية والحساب الختامي والبيانات المالية عما تملكه المؤسسة من ودائع واستثمارات والتزامات وخطة تشغيلية ورؤية مستقبلية، وهل حققت خسائر في 2016 وهل ساءت الأمور اكثر من السابق؟

رياض العدساني

وزير الصحة مطالب بالتحقيق في العلاج السياحي

السياسة العامة التي سارت عليها الحكومة هي عبارة عن سياسة تخبطية بلا رؤية مستقبلية

وذكر ان وزير الأشغال في 25 مارس الماضي تعهد بإعلان نتائج لجان التحقيق في اسباب غرق بعض المناطق بمياه الأمطار خلال اسبوعين ولكن الى اليوم لم تعلن النتيجة، معلنا عزمه التوجه بسؤال برلماني الى الوزير لتزويده بكل الحقائق والتفاصيل والإجراءات والبيانات والمستندات التي استند اليها ومن المتجاوز والإجراءات التي اتخذت بحقه؟.

وأوضح انه كان على تواصل مع نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بخصوص التجاوزات والهدر في الميزانية، وكذلك فيما يتعلق بالتحقيق في تجاوزات بند الضيافة والهدايا التي بلغت في السنة المالية 2015/2014 مبلغ 23 مليون دينار، وكذلك في السنة التالية حيث بلغت التكاليف ما يقارب الـ 10 ملايين دينار، مشددا على ان هذه التجاوزات يجب ان تحال الى جهة الاختصاص.

ولفت الى ان وزير الصحة مطالب بالتحقيق في العلاج السياحي، ولا نقبل بأن يقوم أي انسان بعلاج سياحي على حساب الدولة، مشددا على اهمية ظهور نتائج لجان التحقيق ومحاسبة من قام بالتجاوزات.

وحذر من انه بعد انتهاء فترة الصيف كل وزير سيحاسب على اخفاقاته وتجاوزاته.

وتطرق العدساني الى القضية الرياضية، وقال: علينا تقديم قانون الرياضة الجديد واجراء الانتخابات والشارع الرياضي هو الذي يختار واللجنة المؤقتة يجب الا يتم تجديدها.

واعتبر ان توزيع الأراضي الزراعية بغير وجه حق هو هدر في المال العام ويجب ان توقف الترضيات في المناقصات والأراضي الصناعية والزراعية، رافضا تحويل اراضي الأمن الغذائي الى متنزهات سياحية.

واكد ان الوزير مطالب بسحب أي ارض سواء زراعية او صناعية صرفت بغير وجه حق، حتى نضع اسسا حقيقية يسير عليها البلد ووقف المحسوبيات والترضيات، مبينا ان الأصل تعزيز دور القطاع الخاص ودعم المشاريع الصغيرة.

ورأى أن النائب الذي يحمل ملفات ويذهب الى الوزارات يترجى الوزراء ليس نائبا بل مندوبا يأخذ الحق من شخص ويعطيه لآخر، مبينا ان هذا الأمر يعني احد امرين اما ان يكون الوزير متجاوزا ويريد ترضية النواب، او ان النائب يتوسط لشخص غير مستحق من اجل الاستفادة منه انتخابيا.

وأوضح ان التوظيف الخاطئ والفوضى والعشوائي يضر الكفاءات التي لديها عزة نفس ولا تلجأ للواسطة، معلنا رفضه الكوتا التي تمنح للنواب بترشيح 5 أسماء للتعيين او الترقية.

الموافقة على ميزانية "التأمينات الاجتماعية" لا تعني ترك أمرها بل سندقق ونراقب ونحاسب أكثر من السابق

أي وزير يعطي الحق لغير أصحابه سيوضع على المنصة وسيكون موقفه محرجاً

ولفت الى أن الموافقة على ميزانية التأمينات الاجتماعية لا تعني ترك امرها، بل سندقق ونراقب ونحاسب اكثر من السابق، لافتا الى ان التأمينات لديها 338 صندوقا فيها شبهات وتجاوزات وتبلغ قيمتها 9,5 مليارات دينار.

وشدد على ضرورة التركيز على الصناديق السيادية لأنه لا يوجد لدينا مدخول مالي الا من خلال بيع النفط، مبينا ان الدولة اليوم مديونة بعد ان صدرت السندات بقيمة 8 مليارات دولار.

وقال ان على الحكومة اربعة التزامات يجب ان تركز عليها، وهي ايقاف الهدر ومحاربة الفساد، والتوظيف بشكل صحيح، وتنمية البلد بشريا ومعماريا، ومعالجة جميع الملاحظات والمخالفات الواردة في التقارير من الجهات الرقابية.

وأكد ان الاستجواب الذي قدمناه سنبقى ندقق عليه ونراقب ونحاسب، والسياسة العامة يجب ان تتغير، وسياسة الترضيات والمحاباة يجب ان تتوقف وأي وزير يعطي الحق لغير اصحابه سيوضع على المنصة وسيكون موقفه محرجا.

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية لبيت الاستثمار العالمي (جلوبل)

يسر مجلس إدارة بيت الإستثمار العالمي ش.م.ك.م (جلوبل) دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وذلك في قاعة الاجتماعات الرئيسية 2، مقر الهيئة العامة للصناعة، جنوب السرة، يوم الخميس الموافق 22 يونيو 2017 الساعة 12:00 ظهراً.

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.

ثانياً: تلاوة بيان الجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها على الشركة من قبل هيئة أسواق المال او اي جهة رقابية أخرى عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

ثالثاً: تلاوة تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

رابعاً: تلاوة تقرير المكافآت والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لعام 2016

خامساً: سماع تقرير مراقبي حسابات الشركة السادة/ العيبان والعصيمي-ارنست ويونغ وشركاهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 والمصادقة عليه.

سادساً: المصادقة على البيانات المالية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

سابعاً: الموافقة على استقطاع نسبة وقدرها 10% من الأرباح الصافية تخصص لحساب الاحتياطي الاختياري وذلك بمبلغ 353,115 د.ك (ثلاثمائة وثلاثة وخمسون ألف ومائة وخمسة عشر دينار كويتي).

ثامناً: تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

تاسعاً: الموافقة لمجلس الإدارة على التعامل مع أطراف ذات صلة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

عاشراً: إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم المالية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

حادي عشر: الموافقة على صرف بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه وذلك لأعضاء مجلس إدارة الشركة.

ثاني عشر: تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وذلك من ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى الهيئة مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي حسابات الشركة وتخويل مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب التي تؤدى إليهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016

أولاً: الموافقة على تخفيض رأس المال المصرح والمصدر والمدفوع من مبلغ 79,923,398 دينار كويتي (تسعة وسبعون مليون وتسعمائة وثلاثة وعشرون ألفا وثلاثمائة وثمانية وتسعون دينار كويتي) إلى 57,016,898 دينار كويتي (سبعة وخمسون مليون وستة عشر ألف وثمانمائة وثمانية وتسعون دينار كويتي).

ثانياً: تعديل المادة رقم (5) من النظام الأساسي والمادة (6) من عقد التأسيس والتي تنص على:
«حدد رأس مال الشركة بمبلغ وقدره79,923,398 دينار كويتي (تسعة وسبعون مليون وتسعمائة وثلاثة وعشرون ألفا وثلاثمائة وثمانية وتسعون دينار كويتي) موزعة على 799,233,980 سهم قيمة كل سهم (100) فلس كويتي جميع الأسهم نقدية».

النص بعد التعديل:
«حدد رأس مال الشركة بمبلغ وقدره 57,016,898 دينار كويتي (سبعة وخمسون مليون وستة عشر ألف وثمانمائة وثمانية وتسعون دينار كويتي) موزعة على 570,168,980 سهم قيمة كل سهم (100) فلس كويتي جميع الأسهم نقدية».

ثالثاً: تعديل المادة رقم (23) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على:
«يكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر، يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة ولا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة».

النص بعد التعديل:
«يكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر، يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة، ويجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة».

رابعاً: تعديل المادة رقم (28) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على:
«مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 بإصدار قانون الشركات تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة».

النص بعد التعديل:
«مع عدم الإخلال بأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 تحدد الجمعية العامة العادية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة».

خامساً: تعديل المادة رقم (55) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على:
«تنقضي الشركة بأحد الأسباب المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 بإصدار قانون الشركات».

النص بعد التعديل:
«تنقضي الشركة بأحد الأسباب المنصوص عليها في قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016».

سادساً: تعديل المادة رقم (57) من النظام الأساسي للشركة والتي تنص على:
«تطبق أحكام قانون الشركات التجارية رقم 15 لسنة 1960 وتعديلاته في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو هذا النظام».

النص بعد التعديل:
«تطبق أحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو هذا النظام».

يرجى من المساهمين الكرام مراجعة السادة الشركة الكويتية للمقاصة، إدارة حفظ الأوراق المالية بمقرها الكائن في الشرق، شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس، لإستلام بطاقات الحضور مصطحبين معهم البطاقة المدنية الأصلية وذلك من يوم الأحد إلى الخميس من الساعة 10:30 صباحاً إلى 2:30 بعد الظهر إبتداءً من الأحد الموافق 11 يونيو 2017 وقبل نهاية دوام يوم الأربعاء الموافق 21 يونيو 2017.

لمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال على الرقم 22464585 أو 22464565، وللحصول على نسخة من التقرير السنوي، يرجى زيارة موقعنا www.globalinv.net

ملاحظة: علماً بأنه في حال عدم توافر النصاب القانوني يؤجل موعد الجمعية لمدة أسبوع وينعقد بذات المكان.

جلوبل Global